

التكنولوجيا الحديثة وأثرها في استفعال الدين وأجوع

د. نعيم شومات

وبموجب ثقافتهم وعلومهم وتكنولوجياتهم الذاتية وكل ما يمت إليهم بصلة من عادات وتقاليده.

ولو طلب إلى أن ألخص بجملة واحدة محتوى هذه الرسالة بعد أن انتهت من إعدادها لأجبت: «إنها الحرب العالمية الثالثة تُصلي العالم أجمع بجحيمها. «نعم إنها ليست مجرد أزمة اقتصادية عضوية دائمة ومستعصية، لا أمل في الخروج منها رغم كل الأساليب المستعملة والمستوحاة من كافة النظريات المتصارعة، ولكنها الحرب... الحرب ليس فقط بين الكتلتين الكبيرين بأيدي شعوب العالم الثالث، ولكنها أيضاً الحرب بين البلدان الصناعية الغنية نفسها، بين البلدان الغنية والفقيرة، وبين البلدان الفقيرة فيما بينها».

فلم يعد يغرب عن أي مفكر أن الهدف الأول بالنسبة للكتلتين الكبيرين المتصارعين من اقتحام أسواق بلدان العالم الثالث يكمن، من ناحية، في

تكشف هذه الرسالة^(*) النقاب عن أن الأزمة الاقتصادية الحالية، وما تمخضت عنه من استفحال الديون والجوع في العالم أجمع، بشكل عام، ودول العالم الثالث بشكل خاص، ما هي، إلا النتيجة الحتمية لفرض الأساليب التكنولوجية الحديثة من قبل الشركات العالمية وعمالها في العالم أجمع وعليه.

هذا، وحتى تقسيم بلدان العالم إلى «متطورة» و «متخلفة» ولفظ كلمة التطور ليس إلا حجة مبتكرة لتبرير هذا الأسلوب الجديد من استغلال مجتمعات البلدان في العالم الثالث خلال الفترة التي أعقبت الاستعمار السياسي وسرقة ثرواتها.

وما لا شك فيه أن المعركة الحقيقية من أجل الخروج من هذه البوتقة، وقد أدت ببلدان العالم الثالث إلى مزيد من الظلام والجهل والاستباحة والنزح، لا تكون إلا بالاعتماد على شعوب هذه البلدان أنفسهم، وبحسب مستلزمات الشخصية،

(*) باحثة من الجمهورية العربية السورية.

(**) ملخص إجمالي لرسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.

ما المقصود بمفهوم التخلف؟

إن أبسط معرفة بتاريخ الأمم تبين بأن مفهوم التخلف هو مفهوم مبتكر ليس له ثمة أصل أو تقليد في تاريخ أية أمة من الأمم، وأنه ليس ثمة تشابه بين حضارة أمة تدعي أنها تتطور، وأخرى فرض عليها أن تدرج في عداد المتخلفة. وإن التاريخ لم يسجل في سياق الحضارات التي توالى عليه منذ أمد العصور أية حضارة فرضت نفسها على بقية الحضارات عن طريق إزالة معالم تلك الحضارات. لقد كان هناك استيحاء، كان هناك اختبار، واستكمال، تفاعل واختيار، ولم يكن هناك فرض وتحقير وتبديد...

إنها في الواقع الحضارة الأميركية الحديثة التي ليس لها في أصول التاريخ أي جذر، هي التي حملت المعمول التكنولوجي الحديث لكي تدمره كافة معالم الحضارات الأخرى وتفرض نفسها على العالم تحت حافر الريح والسيطرة والعودة بالشعوب إلى العبودية، وليس أدل على ذلك من أن كلمة «التطور» أو «التخلف» قد ابتكرت بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد حلت محل مفهوم «العالم الثالث» الذي كان سائداً قبل الحرب والذي كان يطلق على البلدان التي لا تدخل في حوزة إحدى الكتلتين الكبيرتين المسيطرتين في أواسط الخمسينات. كتلة البلدان الشرقية من جهة وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، وكتلة البلدان الغربية المحيطة بالولايات المتحدة الأميركية. وبسرعة كبيرة، مع اكتشاف البترول وتولي الانتاج على مستوى عالمي من قبل الشركات العالمية الكبرى ظهر مفهوم «التخلف» وحل تعبير الدول المتخلفة محل «دول العالم الثالث»، وأسست المنظمات الدولية التي أنيط بها قيادة المعارك ضد التخلف، وجُهرزت بالوسائل المالية والتكنولوجية والدعائية والفكرية اللازمة لذلك.

ومن أولى الأسس الفكرية التي استند إليها حاملو

تأمين مناطق نفوذ سياسي وحلفاء مشهود بطاعتهم واستسلامهم وتأمين موارد ثابتة ودائمة لحاجاتها من المواد الأولية بأسعار رمزية، ومن جهة أخرى تحقيق أسواق مناسبة ودائمة لمنتجاتها المفترض أنها في زيادة مستمرة.

إلا أن المعارك بين الأغنياء الجدد أنفسهم وبين الفقراء، لا تتوقف فقط عن هذا الحد، إنها تذهب بعيداً وبعيداً جداً نحو إبادة الشعوب الضعيفة والقضاء على الأصول البشرية فيها...

نعم! - من المستفيد من استراتيجيات التنمية التي أعدت بإتقان للبلدان العالم الثالث ضمن إطار نظرية تقسيم العمل الدولي، ومن هو الرأس المدبر لتلك الاستراتيجيات؟...

من المستفيد من استراتيجيات التنمية الرامية إلى زيادة في الانتاج الزراعي والصناعي وتسخير هذا الانتاج لحاجات الأسواق العالمية عن طريق سياسة الانفتاح الكامل لحدود بلدان العالم أجمع لصالح تلك الأسواق؟

- من المستفيد من الوسائل التمويلية الضخمة على اختلاف أنواعها من مساعدات التطور والنمو، إلى المساعدات الغذائية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، إلى القروض ذات الفوائد الباهظة التي أثقلت كاهل بلدان العالم الثالث؟ ولصالح من بددت تلك الأموال؟

إن لنا مطلق الحق في أن نجيب: أليست الشركات العالمية هي الرأس المدبر لتلك الاستراتيجيات والمستفيد الأول والأخير لفرض سيطرتها على العالم أجمع بشكل عام والعالم الثالث قد غدا في الوقت الحاضر فقط على درجة كبيرة من التخلف والفقر والانهيار أكثر من أي وقت مضى في سجل تاريخه.

التطور للبلدان المتخلفة، أنها ذات دخول ضعيفة وعليها زيادة تلك الدخول عن طريق إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة على الانتاج. وبدأت معارك الهدم والتغيير ليس في البنية الانتاجية فقط وإنما في العادات (في المأكل والمشرب والملبس) في الثقافة والعلوم، والسكن، وحتى في البنية الذاتية للتربة بحيث لا تنتج الا ما يرد على مصالح السوق العالمية الكبرى. وتحولت شعوب تلك البلدان بسرعة مذهلة الى أفضل مستهلك للبضائع الاجنبية وأشد اعراضاً عن البضائع التقليدية المحلية واصبحت تابعة أكثر من أي وقت مضى الى الخارج في تأمين حاجاتها الانتاجية والاستهلاكية معاً.

هذا ولم يدخل في حساب أصحاب لواء التطور أن الفقر وضعف الدخول في بلدان العالم الثالث في ذلك الحين ليسا الا النتيجة الحتمية للاستعمار السياسي الشنيع الذي سيطر على تلك البلدان خلال قرون عديدة قام خلالها المستعمرون باستغلال ثرواتها، وسرقة خزائنها وتبديد منتجاتها وقلب معالم تربتها.

الاساليب المالية للتطور... لصالح من؟

المساعدات المالية للتطور: من المدهش حقاً أن التطور قد تحول في نظر المحامين الحاملين لواء المساعدات المالية الى (سلعة تشتري من الخارج. إذ يكفي للبلدان المتخلفة في نظرهم أن تتلقى المساعدات لتشتري بها التطور التكنولوجي من الدول الصناعية وتحقق بذلك تطورها دون ان تساهم بشيء في اساليب هذا التطور، وكفي ايضاً، وهذا الاهم، ان تأخذ بالمعامل الحديثة ذات السرعة الفائقة وتهدم بسايتها المزروعة بكافة انواع المنتجات والتي كانت تغذي الشعوب منذ قرون عديدة، والتي هي ثمرة كفاح وجهود أجيال عديدة، يكفي أن تكتسح حقولها المزروعة بكافة أنواع الحبوب والمواد الغذائية التي ترد

على حاجات السكان الرئيسية لكي تحل محلها الطرق المزقة والجسور ووسائل المواصلات المتعددة التي تؤمن اتصال المواد البديلة من البلدان الصناعية الى أعلى وأدنى نقطة في تلك البلدان حتى تعد متطورة. إن هذه البنية التحتية الحديثة تبدو في نظر الغيورين على تطوير بلدان العالم الثالث لا غنى عنها من أجل التحول المطلوب من الانتاج الزراعي إلى الانتاج الصناعي الذي يقترن به مفهوم التطور في نظرهم. كما يكفي أيضاً أن تغدق الاموال اللازمة على المهندسين الزراعيين الأجانب من اميركيين وأوروبيين لكي يسهروا على إجراء التجارب والابحاث التي تحول التربة في بلدان العالم الثالث من زراعة المواد الغذائية التي ترد على حاجة الشعوب الى منتجات صناعية ترد على حاجة المعامل في الدول الصناعية، ذلك التحويل الذي يتطلب قدراً كبيراً من الأسمدة الكيماوية، التي تؤدي في الواقع إلى تفتش الحشرات الضارة والدود على اختلاف انواعه، ولا بد للقضاء عليها من استعمال المبيدات التي تؤدي بدورها الى القضاء على المادة العضوية وافقار التربة وتحول الاراضي الزراعية الخصبة الى صحارى قاحلة جرداء لا ينفعها ري ولا أمطار ولا أسمدة ولا... ولا... ولا... ولا...

لقد أغرى المخططون للتطور المسؤولين في بلدان العالم الثالث بحافز الحصول على القطع الاجنبي الضروري لشراء آلات التطور من جراء تحويل الاراضي من زراعة المواد الغذائية إلى زراعة المنتجات الصناعية، فكانت النتيجة أنهم أصبحوا من جهة تابعين إلى الخارج في غذاء شعوبهم، ففقدوا بذلك استقلالهم الغذائي الذي يكمن فيه استقلالهم السياسي، ومن جهة اخرى فإن رفض التربة لهذا التغيير القسري الذي لا يتناسب مع طبيعتها قضى على أملهم الكبير في زيادة مواردهم من القطع

الاجنبي فحسروا بذلك الاثنين معاً (الغذاء والقطع).

أما عن التطور الصناعي المنشود من مساعدات التطور، فحدث ولا حرج إذ تخطر البلدان الصناعية بلدان العالم الثالث بأحدث مبتكراتها من المعامل التي تفتقر لأية صلة بينها وبين البيئة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبشرية الموجودة والموروثة من عصور قديمة ولو أن تلك المعامل لم يقدر لها أن تدور ولو ساعة واحدة. من الجدير بالذكر أن القسم الأكبر من المعامل الكاملة وخاصة (المفتاح باليد) لم يكشف عنها الغطاء، والقسم الآخر قد اعتراه التآكل والاهتراء من فعل العوامل الطبيعية نتيجة الترك في الخلاء، ومع ذلك فإن ضرورة التصنيع الملحة تدعو بسرعة إلى استيراد معامل ذات درجة أعلى من التكنولوجيا ودرجة أقوى من البعد عن فعاليات الشعوب ذاتها وهي المعامل المسماة «بالإنتاج باليد»، أي ليست الآليات فقط مستوردة من الخارج، وإنما العمل أيضاً (أي اليد العاملة).

هذا الخيار من أسلوب التطوير الصناعي الحديث المعروض على بلدان العالم الثالث قادها تبيد مواردها المشتركة، منعها من ممارسة الانتاج الزراعي وأوهما بأن الزراعة ليست ذات أهمية للوصول إلى عداد البلدان المتطورة، وعمل على إقناعها بأنه ليس من الخطر في شيء أن تدع القطاعات الزراعية الرئيسية تنهار الواحدة تلو الأخرى وأنها ليست في حد ذاتها إلا تمثيلاً لقطاعات هامشية ثانوية . . .

فالتصنيع إذاً وتصدير المواد الزراعية الصناعية هما الدعامتان الأساسيتان التي يركز عليهما منهج التطور الاقتصادي الحديث لبلدان العالم الثالث. هذا التصنيع المنشود الذي ينبغي أن يحمله اليها موفدو البلدان الصناعية محملين ببضائعهم، مزودين

بثقافتهم وعلومهم الغربية، داعين إلى التخلي عن كل علم وثقافة وتكنولوجيا محلية واستبدالها بالعلوم والثقافة بالتكنولوجيا الغربية الحديثة، هذا التصنيع الذي جعلهم ينسون أن التطور الصناعي ليس مجرد إنتاج جاهز قابل للشراء وإنما هو وليد كافة القوى الفكرية والثقافية والعلمية والفنية للشعوب في الداخل. وليس من المدهش أن تلخص نتائج هذا التصنيع المستورد على أن البلدان الزراعية فقدت الزراعة والصناعة معاً، وأن الحوار بين الشمال والجنوب قد غدا مناجاة بين أبناء الشمال أنفسهم.

الاتجاه من المساعدات للتنمية إلى رؤوس الأموال الخاصة:

إذا كانت أموال المساعدات التي اتجهت إلى بلدان العالم الثالث لتطوير انتاجها وتنمية اقتصادياتها قد ساعدت على شيء فعلى افتتاح أسواق البلدان المذكورة إلى قناصي العصر الحديث، المسمين الممثلين: «رجال الأعمال من أجناب ومحليين، والمستثمرين والمضاربين ليس فقط لترويج البضائع الأجنبية وأساليب الانتاج الأجنبي وإنما أيضاً لخلق الحاجة الملحة في تلك البلدان إلى رؤوس الأموال الأجنبية وعدم إمكانية الاستغناء عنها مما أدى بدوره إلى تفاقم مديونيتها واستحالة قدرتها على الوفاء بها. وهكذا فإن مساعدات التنمية قد تقلصت شيئاً فشيئاً لتفسح المجال الواسع أمام أسواق رؤوس الأموال الخاصة التي ازدادت نسبتها إلى الديون الإجمالية لبلدان العالم الثالث من 22% عام 1971 إلى 41% عام 1980 بينما تراجعت نسبة المساعدات من 34% إلى 15% خلال المدة نفسها علماً بأن الاعتماد على المساعدات يشكل 92% من موارد القطع الأجنبي لقسم كبير من البلدان الفقيرة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على

أدى بدوره الى تصريف الفوائض المكسدة لدى الولايات المتحدة الاميركية من حبوب وطحين وغير ذلك.

وهكذا علت كلمة السيناتور (ماك كوفيرون) «ان الذين نساعدهم اليوم يصبحون زبائننا غداً...! وهكذا أيضاً، حرم الفلاحون من أسواقهم الداخلية لتسويق بضائعهم المحلية واخذوا يعرضون عن زراعة المواد الغذائية ويتجهون الى زراعة المواد الصناعية التي يبدو لهم من المؤكد أن لها أسواقاً في الخارج.

لقد بلغ الانخفاض في إنتاج المواد الغذائية 10% في افريقيا في فترة السبعينات كما بلغ 80% في منطقة الشرق الأوسط، كما أن الاتجاه للسنوات التالية يبدو خطيراً للغاية.

ومن الداعي لاستفحال التبعية للخارج أن على كافة البلدان التي تتلقى المساعدات الغذائية من أمريكا أن تقوم بإمعان النظر في سياساتها الزراعية لكي تربطها بشكل مباشر في نطاق الفعاليات والشركات الاميركية، أي بأن تقوم تلك الشركات بتمويل وتوجيه القطاعات الزراعية في بلدان العالم الثالث لصالح تلك الشركات.

ومن الجدير بالذكر أن كافة الاجراءات المتخذة في هذا المجال كانت تلح على تطوير التكنولوجيا الزراعية وتحديثها باستعمال التكنولوجيا الاميركية، كما تحث على تسهيل الشروط للمستثمرين الأجانب وخاصة الاميركيين منهم. بالإضافة الى فرص الصناعات الكيماوية والأدوات الزراعية الحديثة وكل ما يزيد من تبعية الانتاج الزراعي الى الخارج. وعلى الرغم من الاستثمارات الهائلة التي اتجهت نحو مشاريع على درجة كبيرة من الضخامة من صف «الثورة الخضراء» في كافة أنحاء القارات الثلاث الاكثر فقراً في العالم، وخاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، فإن معدل إنتاجية

المساعدات العامة في تمويل المشاريع قد سار جنباً الى جنب مع الاستثمارات المباشرة للمؤسسات الاجنبية التي غدت عالمية، ففي عام 1971 حول ثلث فروع الشركات الاميركية والأوروبية واليابانية مكان استثمارها الى بلدان العالم الثالث، وان تحويلاتها من الأرباح ورؤوس الأموال قد تجاوزت ما أدخلته الى تلك البلدان.

ومما زاد الطين بلة آنذاك أن الشركات المذكورة يهيمها بالدرجة الاولى ان تتحول من أسواق المال الدولية لتعمل على تشغيل أموالها بنفسها، وهذا ما أدى في الواقع الى مضاعفة ديون بلدان العالم الثالث خمس مرات ومضاعفة خدمة ديونها (فوائد وجزء من رأس المال الواجب التسديد) عشر مرات وذلك خلال فترة السبعينات، متجاوزة بذلك صادرات القسم الأكبر من تلك البلدان.

من المساعدات الغذائية إلى الجوع والتجوع :

من وسائل التطور التي فرضت أيضاً على بلدان العالم الثالث الاعتماد في تغذية شعوبها على المساعدات الغذائية من الخارج وخاصة أميركا. لقد ألبس المرابون الأميركيون أهدافهم الرامية الى الربح من جهة واتباع كافة شعوب العالم الثالث في غذائها الرئيسي بهم من جهة أخرى حلاً جعلتهم يبدون على رأس المال أجمع في إنسانيتهم وغيرتهم على المصالح الإنسانية البحتة، وليس بغريب عن أحد أن المساعدات الغذائية قد استعملت لدعم فئة سياسية ضد أخرى ودعم بلد ضد بلد آخر، كما استعملت لتسهيل مهمتهم في التجسس على البلدان التي تنضوي تحت مظلة البلدان الشرقية، وقد نجحت أخيراً في الوصول الى تغيير العادات الغذائية للشعوب بغية توجيهها الى استهلاك المنتجات الغذائية والأميركية والاحجام عن استهلاك منتجاتها المحلية مما

الهكتار الواحد في هذا الصنف قد تقهقر بما يزيد على 14-8 عن معدله في الزراعات التقليدية.

ولعل ذلك الهدف يفسر لنا السبب الذي من أجله كانت المساعدات الغذائية قد اتجهت الى السياسيين أنفسهم وكبار الموظفين ورجال الأعمال وحتى العسكريين بشكل مباشر أو غير مباشر بدل اتجاهها الى الشعوب المحتاجة التي تقاسي من آلام الموت جوعاً. في الوقت نفسه إن الوصول الى هذا الهدف يفسر لنا لماذا قطعت المساعدات الغذائية عن المسيطرين على بلدان العالم الثالث في الوقت الذي سيطر الجوع على القسم الأكبر من شعوب تلك البلدان (لقد انخفضت تلك المساعدات الغذائية في فترة السبعينات الى نصف ما كانت في الستينات)، وأصبحت لقمة العيش وسيلة سهلة في يد المخططين للتجوع، للضغط على السياسيين في البلدان التي لا ترضخ طائفة لسياسة السياسيين الأميركيين. وفقدت بذلك استقلالها السياسي أيضاً.

من سرعة النمو إلى سرعة التقهقر :

إن معدلات النمو السريع التي سجلتها بلدان العالم الثالث في فترة 1960-1974 (+5,9%) وفترة 1973-1980 (+5,4%) تحت سيطرة وتوجيه الشركات العالمية، كانت قد نتجت في الواقع عن أساليب البلبلة والاضطراب المتناقضة التي استعملت من قبل تلك الشركات لقلب البنيات الانتاجية والثقافية والعمرانية في تلك البلدان، والأموال الضخمة التي أصدرت لهذه الغاية. ومن الواضح إذاً أن المستفيد الأول والأخير من تلك الزيادة التي حصلت في الدخول لم يكن الجمهور المغلوب على أمره في بلدان العالم الثالث وإنما كبرى الشركات الصناعية في البلدان المسيطرة. لقد حصلت تلك الزيادة في الدخول لقاء ثمن آلات ووسائل الهدم في البنية الذاتية والعمرانية والانتاجية، والأساليب التكنولوجية

الحديثة لطمر الأراضي الزراعية الخصبة تحت المظاهر الحضارية من طرق وسدود وجسور وإقامة المعامل والمصانع المشلولة عن الحركة والتي لا تمت بأية صلة للبنية الثقافية والبشرية والحضارية بل تحول بين الشعوب وبين ممارسة أي عمل شريف يستطيعون به أن يؤمنوا لأنفسهم ولأفراد عائلاتهم الحياة. لقد كان نمواً مهدماً مبتوراً وغير كامل للإستمرار وسط مجتمعات فقدت انسجامها وترابطها وهويتها. لقد كان نمواً يتصف بالعجز المتصاعد كما يشهد على ذلك معدل الزيادة في المستوردات التي تتجاوز الى حد كبير قدرة هذه البلدان على تأمينها. وبالتالي لقد كان نمواً مقروناً بزيادة الديون الخارجية الى درجة بعيدة جداً عن قدرة البلدان المذكورة على وفائها. ولعل افضل مثال يشهد بالعلاقة الوثيقة بين تحقيق المعدلات الكبيرة في النمو والمستوى الأكبر من زيادة الديون ضد البلدان هو في اميركا اللاتينية وعلى رأسها البرازيل والمكسيك.

ومع ذلك فإن المعدلات السريعة في النمو على علامتها - كانت مبتورة وغير قابلة للاستمرار ويشهد على ذلك أيضاً مثال دول أميركا اللاتينية التي شاهدت منذ عام 1981 تنحي الزيادة في الدخل المقرونة في زيارة الديون ليحل محلها تقهقر الدخل بنفس المعدل السريع وتحت ضرام الديون الأشد استعاراً. وهكذا وبسرعة كبيرة تدعو الى الدهشة أفلقت المعامل الضخمة أبوابها وأعلن المستثمرون عن إيقاف خططهم الإستعمارية بسبب عدم تسديد ديونهم وشلت مشاريع البنية التحتية من طرق وجسور وسدود عن العمل وأرجئت الديون إلى آجال بعيدة. علماً بأن مجموع الديون قد بلغت 1200 مليار دولار في بلدان العالم الثالث، يعود ثلثها لبلدان أميركا اللاتينية.

أمام هذه الأزمة المالية للثمانينات حاولت المصارف والبيوت المالية الكبرى أن تبعد شبح الخوف من

زيادة الدخل للفرد الواحد توجه السياسة الاقتصادية نحو هدف واحد أو بمعنى أدق نحو رقم واحد هو «معدل الزيادة في النمو» دون الأخذ بعين الاعتبار المحتوى الحقيقي لهذا المعدل والمستفيدين الفعليين منه. فمن جهة، فإن العوامل التي تؤدي إلى التغيرات في نسب معدل النمو ليست في الواقع إلا مجرد تدبيرات غامضة ملتبس بحقيقتها كالإلتباس في حقيقة الفرضيات الأولية التي ترتكز عليها. وهي بذلك تقود المؤلفين والمخططين معاً إلى أن يغرقوا في مآهات الرموز المصطنعة التي تفقدهم الرؤيا السليمة لشتى العوامل المتشابكة والمتراصة التي تدور حولهم فعلاً في هذا العالم.

كما أن من شأن هذا القصور أن يزيد من حدة التجاهل الكامل للأسباب الموجبة الأكثر وضوحاً لعوامل النجاح في إدارة عجلة الازدهار الاقتصادي، ونذكر منها على سبيل المثال كفاءة الأشخاص القائمين على ذلك ونزاهتهم، التمسك بالخبرات العلمية والثقافية المميزة والمنحدرة من تجارب الآباء والاجداد خلال قرون عديدة، متانة البنيات الاجتماعية والسياسية التي تقدر الفرد حق قدره وتسهر على حمايته ورعايته في كافة الظروف، وغير ذلك من العوامل الكثيرة التي لا يمكن ان تسدرج تحت الأرقام التي تشكل النسبة المصطنعة التي تؤلف معدل الزيادة في النمو.

أما ما يتعلق بالمحتوى الفعلي لهذا المعدل والمستفيد من الزيادة فيه فليس من العسير أن نؤكد في المعادلة ذاتها التي ينطوي عليها تركيب الدخل القومي برموزه الوهمية التالية:

$$A + I + C = Y$$

Y = الانتاج أو الدخل الوطني

C = استهلاك الأفراد

I = استثمارات

O = استهلاك الخدمات العامة

أفلاسهما بتحديد آجال وفاء الديون لقسم كبير من بلدان العالم الثالث الأكثر مديونية إلى فترة التسعينات، ومن ناحية أخرى ألزمت البلدان المذكورة على اتباع سياسات إنمائية تهدف إلى ربط اقتصادياتها أكثر فأكثر بالأسواق الخارجية مما يحول ليس فقط دون تسديد ديونها بل يؤدي إلى زيادة مديونيتها باستمرار. أمام هذا الوضع يرى القسم الأكبر من الملاحظين أن توقع الإفلاس المصرفي على مستوى عالمي هو أسرع من توقعه في أية فترة مضت.

أما عن الدول المدينة الكبرى وعلى رأسها البرازيل والأرجنتين فقد فقدت أية ثقة في دعوة البلدان الكبرى (وعلى رأسها ممثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للامثال لخططها (كخطة بكر) وأخذت تكابد في الاعتماد على ذاتها دون التورط في ديون جديدة، وأجابت على دعوة «بكر» بأن ليس لديها الرغبة بأن تضع القيود ثانية في أيديهم كما ترفض التعامل مع أية منظمة عالمية مهما كانت هذه المنظمة.

لقد دفعت البلدان المذكورة الثمن الباهظ لكي تعلن على الملأ الدرس والعبرة التالية: «لكي تعيش شعوب بلدان العالم الثالث سعيدة يجب أن تعيش بعيدة عن صندوق النقد الدولي وكافة المنظمات العالمية» و«يفضل انتهاج سياسة اقتصاد على مستوى الموارد المحلية ليوم فيوم على المشاريع الضخمة المسماة (الإصلاحية) والتي تهز البلد من جميع أركانه دون أن تصل في آخر المطاف إلا إلى الفشل الاجمالي والقضاء على الأخضر واليابس».

إنها مسؤولية العلوم الاقتصادية أيضاً

في الحقيقة إن ما يسمى بالعلوم الاقتصادية قد لعبت دوراً هاماً، في النتائج اليائسة التي آلت إليها البلدان المسماة بالمتخلفة.

فالنظرية الأورثودوكسية التي تقيس التطور بمقياس

أن نؤكد ما يلي:

- أن الانتاج نفسه في بلدان العالم الثالث تضطلع الشركات العالمية الأجنبية بالقسم الأكبر منه وهو مخصص للاستهلاك حسب مصلحة الأسواق الأجنبية، كما يهدف لتحقيق أرباح ينبغي تحويلها الى المصارف الأجنبية، أما استهلاك الشعوب نفسها فيتم ببضائع أجنبية أيضاً.

وهكذا فإن الدول التي دخلت في حوزة دائرة السوق العالمية وجدت نفسها قد تخلت كلياً عن ذاتها وميزاتها الشخصية، ورمت بعرض الحائط بمصالح شعوبها وتحولت الى حلقة، الى مادة انتاجية الى موقع مهما كان ضئيلاً في هذه السوق التي تحدد هي ذاتها مستوى الكلفة والأسعار ودرجة الأهمية والتغيرات التي تطرأ على كل موقع. هذا علماً بأن الأسعار نفسها ليس إلا وليدة المناورات والتلاعبات التي تعد خصيصاً لذلك في مختبرات المهيمنين على الاحتكارات العالمية الكبرى والسلطات الكبرى التي تحتوي تلك الاحتكارات.

أما استراتيجية التطور في إطار نظرية تقسيم العمل الدولي فإنها بعيدة كل البعد في تطبيقها عن الأنوار الباهرة التي يطلقها خيال الاقتصادي الكبير ريكاردو من أن قانون الكلفة المتقارنة يسمح لجميع الأمم بالحصول على السلع التي تحتاج إليها بأقل كلفة نسبية وذلك بفتح الأبواب على مصراعيها للمبادلات التجارية الحرة والتخصص في إنتاج السلع التي يحددها ذلك القانون، وذلك لصالح تلك الشعوب واشتراكها معاً في السراء والضراء. كما أن قانون تقسيم العمل الدولي لا يقتصر البتة على مجرد المشتريات والمبيعات بين هذه الأمم، انه في الواقع يهدف إلى تشكيل مؤسسات عالمية، تقتسم الانتاج على مستوى عالمي كلي يرد ذلك الانتاج على حاجات السوق العالمية كما يهدف الى خلق مراكز نقدية علمية

تضطلع بمهمة المضاربات النقدية لكي تضخم حجم خزائنها المالية وذلك على حساب العملات المحلية، وأخيراً وليس آخراً، انها تقوم بسن القوانين العالمية التي تحدد لكل دولة من دول العالم الثالث حقوقها وواجباتها تجاهها بل وعلى حساب مصالح ومستقبل شعوبها.

بالإضافة الى ذلك، فإن الشركات العالمية وفروعها الماثورة في كافة أرجاء المعمورة تغير من مواقع انتاجها، ومواقع تصريفها للانتاج، ومواقع تمويلها بالمواد الأولية، ومواقع زبائنها من مكان الى آخر دون سابق انذار وحسبما تقتضيه توقعات الزيادة في الربح. انها تهجر البلد بعد أن تحولها الى رماد وتنقل عداها ومشاريعها بعد أن تحول امكنتها الى أنقاض، بعد أن كانت قد قضت على أي أثر من المنتجات المحلية حين استيطانها، وحملت البلد عبئاً ثقيلاً من الديون، وتسببت في سد أبواب الرزق الشريف على عامة افراد الشعب.

ومن الجدير بالذكر ان هذا الذي يسمى بتغيير الفوائد المقارنة لمراكزها (La délocalisation de l'avantage Comparatif) لا يقتصر فقط على الانتقال من مكان إلى آخر بإتجاه الكلفة الأدنى، ويتسع أحياناً لمعنى الانتقال من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية ذات الكلفة الأعلى لإحلال المنتجات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة بدل المنتجات الطبيعية، لأغراض سياسية من جهة واقتصادية ومالية من جهة أخرى (القرب من الأسواق الغنية المستهلكة، وتبسيط أسعار المواد الطبيعية المنتجة في بلدان العالم الثالث).

وبكلمة واحدة فإن باستطاعة الشركات العالمية أن تتخذ العالم أجمع مسرحاً لعملياتها. كما أنها تتمتع بالقوة التي تمكنها من إسعار نيران المنافسة بين الأمم أجمع.

إن اقتصاديات بلدان العالم الثالث في الحاضر هي خير

عادت على بلدان العالم الثالث من جراء التهديم والتشويه الكامل لبنياتها التقليدية وتحولها إلى بنيات تمأشي مصالح البلدان الصناعية تحت اسم التطور والتحديث وعلى نفقة البلدان الفقيرة ذاتها خطيرة للغاية كما يبدو من الأرقام التالية، فإن النتائج غير القابلة للتقييم أكثر وأشد خطورة. النتائج الخطيرة بالأرقام:

- تضاعف الديون الخارجية بما يقارب 25 مرة في مدة عشرين سنة لتصل إلى 910 مليار عام 1985، لقاء 37 مليون دولار عام 1965. (وصلت إلى 1200، مليار دولار عام 1987).

- تفشي الجوع واستفحاله لكي يقضي على ما يقارب الـ 60 مليون نسمة كل عام، ويدهم هذا الخطر عدداً من البلدان التي لم تعرف في تاريخها إلا كونها من البلدان التي كانت تشكل بيوت مؤونة العالم بالمواد الغذائية.

- استيلاء حالة الفقر المدقع على ما يزيد على 750 مليون نسمة تعاني من سوء التغذية، والعيش في مستوى يقودها سريعاً إلى الموت جوعاً.

- كل هذا يضاف إلى أن نسبة 50% من السكان تقريباً تعيش في العراء أو في ما يسمى بالبيدوفيل Bidonville، وتعتمد في معيشتها على المساعدات الخارجية التي أخذت تتناقص باستمرار.

النتائج غير قابلة للتقييم:

أما النتائج الأكثر خطراً وأشد ضراوة فهي ما لا يمكن أن نتكلم عنه لغة الأرقام، تلك النتائج التي قطعت على الشعوب الحاضرة وأجيالها المقبلة أي أمل بالتفتيش عن خط العودة وعلى رأسها:

- تهديد ثروات تلك البلدان المحلية والقضاء على تكنولوجيتها الذاتية ودثر أراضيها الصالحة للزراعة وحضاراتها الزاهرة وتراثها المجيد منذ أقدم العصور.

مثال على ذلك. هذه الاقتصاديات التي انفتحت على المبادلات الخارجية غير المتكافئة هي اقتصاديات أكثر تنافساً فيما بينها من كونها متضامنة ومتساندة. تقدم للسوق الخارجية نفس المواد الزراعية التي ترد على حاجات البلدان الغنية، ذات المواد الأولية التي تغرق وتحرق بذلك انهيار أسعارها بذاتها، وتفتتح حدودها على مصراعها إلى الشركات الأجنبية العالمية ذاتها لتنتقل إليها تكنولوجيتها الحديثة وثقافتها وعلومها على حساب بيئتها الذاتية والثقافية والاجتماعية وتتبرع لتلك الشركات بذات الأسواق من اليد العاملة بأسعار زهيدة، دون أي تأمين على حياتها ومستقبل أجيالها.

إن اقتصاديات هذه البلدان التي كافح الأجداد كفاحاً مريراً لتأمين استقلالها السياسي لتأمين كرامة شعوبها، وامتلاك خيراتنا ضمن جهة واحدة تضم هذه البلدان وتدافع عن مصالحها المشتركة، وقعت في شرك الشركات العالمية التي ذهبت أبعد من الاستعمار السياسي في تهديد ثرواتها واستباحة كرامة شعوبها، وأحسن توجيهُ القوى الهائلة التي انبثقت من قلب هذه الجهة إلى قوى مهدامة ومتصارعة فيما بينها.

ومع ذلك فإن مستقبل البلدان الغنية ذاتها ومستقبل شعوبها ليدو أكثر ظلاماً مما كان يؤمل من هذا الاستغلال الرهيب لبلدان العالم الثالث وشعوبها، وإن توسيع الهوة التي تفصل البلدان الغنية عن البلدان الفقيرة لتأمين قدر أكبر من الفوائد المقارنة لصالح الأولى قد يتحول في المستقبل إلى أكبر عائق لنموها ومستقبل شعوبها.

النتائج الاجمالية لأسلوب التكنولوجيا الحديثة في العالم الثالث والصناعي أيضاً

- بالنسبة لبلدان العالم الثالث:

إذا كانت النتائج التي يمكن تقديرها بالأرقام والتي

- احتقار الإنسان وازدراؤه واجتثاثه من جذوره الممتدة في أرضه وأرض أجداده وسلبه لموارد رزقه، وتقليص دوره في الحياة ليتلقى فقط الحسنات وتحوله الى ما يسمى: «المعذبون في الأرض».

- الضياع المؤبد لوسائل الانتاج الخاصة بكل بلد والتي تميزها عن غيرها من البلدان.

- كيف يمكننا أن نقدر بالأرقام الأخطار الكبيرة التي تعود على هذه البلدان من جراء تبعيتها المطلقة للخارج في تأمين وسائل إنتاجها، وكافة مقتضيات معيشتها؟

- كيف يمكننا فقط تقدير خطر الموت من الجوع من جراء التبعية الغذائية للخارج في حالة حصول ما يمنع من ايصال المواد الغذائية كالتراعات الدولية، بل والاقليمية أيضاً؟ كيف يمكننا تقدير ذلك الخطر في حالة اصابة المزروعات في البلدان الغنية بإحدى الكوارث الطبيعية، أو حتى في حالة الحد من تلك المزروعات؟

كيف يمكننا تقدير ذلك الخطر في حالة استفحال الفقر في البلدان الفقيرة ونضوب مخزونها من القطع الأجنبي بحيث لا تتمكن من شراء المواد الغذائية الضرورية لشعوبها من الخارج؟

إن هذا هو غيض من فيض من النتائج العملية التي يعيشها الإنسان الآن في كل مكان من أجواء المعمورة، أو التوقعات المستقبلية وليس فقط محض خيال.

إن هذه التبعية الكاملة للخارج، مقترنة بالطبع باستفحال العجز في موازين المدفوعات، وانحيار العملات المحلية الى مستوى لم تبلغه في أي وقت مضى في التاريخ، وتدهور معدلات التبادل للمواد الأولية الى ما يقل عن عشر معدلها من عام 1982،

تجعل بلدان العالم الثالث غير قادرة بأي شكل من الاشكال على تسديد ديونها، ويجعل بالتالي استقلالها السياسي التي حصلت عليه بعد أن تكبدت الغالي والرخيص في سبيله، مجرد وهم كما أن من شأنها أن تقضي شيئاً فشيئاً على كل آثار الحياة للإنسان والحيوان والنبات على السواء. إنها نهاية الجنس البشري والقضاء على أصوله وفروعه.

- بالنسبة للبلدان الغنية:

إنها التبعية الخطيرة في البلدان الغنية للبلدان الفقيرة أيضاً:

لقد كان أيضاً الاعتقاد الذي يدغدغ البلدان الغنية من أن بإمكانها أن تؤمن إلى الأبد رفاهية شعوبها وإثراءها عن طريق استغلال شعوب بلدان العالم الثالث مجرد وهم وسراب...

فإنفاق بلدان العالم الثالث والامعان في استغلالها قد أدى في الواقع الى نتيجة حتمية واحدة وهي الانحيار العام لآمال الانسانية جمعاء «فالأمل بالعيش وحيداً قد تكسر على حقيقة الموت للجميع معاً...»

فمن ناحية فإن طبيعة الاقتصاد الغربي وسير حركته نفسها تقود القسم الأكبر من الطبقات الشعبية إلى الضمور والانقراض. هذه الحركة التي تفترض توسعاً متواصلاً بالموارد الاقتصادية اعتياداً على موارد طبيعية محدودة قد وصلت في الوقت الحاضر الى طريق مسدود. فلم تدع موقفاً على سطح الكرة الأرضية الا واستهلكته بالكامل. وإن أي مجال لتواصل التوسع قد أصبح مستحيلًا، وهذا ما يفسر اتجاهها الجديد للفضاء. فالأزمة الحقيقية الحاضرة هي قبل كل شيء أزمة فقدان التوازن الأساسي الذي يركز عليه هذا الأمل في التوسع، وهو التوازن بين الموارد الطبيعية وهذا التوسع.

ملاحظتهم والشعور المتزايد بأنه لا يوجد ثمة فرد يمكن أن يكون بمنأى عن الوقوع يوماً ما في الجحيم الذي يعيشونه يشهد أكثر فأكثر. هذا كما أن الإرهاب، والجرائم والسرقات والسطو على المصارف والإنحلال الخلقي أصبح الخبز اليومي والأداة الرئيسية للتعبير ولغة المخاطبة في المجتمع المتطور الحديث.

من الذي يبقى ويتدعم أيضاً؟

فقط اقتصاد الممولين الكبار وعملاؤهم من الموسرين الجدد من رجال الأعمال الذين تديرهم وتسيرهم كبرى الشركات العالمية هم الذين يواصلون الحياة. لقد ذكرنا في السابق أن الشركات المذكورة تحتكر القسم الأكبر من الفعاليات الانتاجية في العالم، كما تسيطر على كافة الأسواق المالية وتوزع الأرباح الجسيمة التي تنتج عن ذلك ولكن يبدو من المفيد أيضاً أن نكشف عن بعض الأرقام:

- إن الفعاليات الصناعية التي تقع تحت سيطرة الرقابة الأجنبية يتواجد ثلثاها في البلدان الصناعية.

- إن الإستثمارات الأجنبية للولايات المتحدة تتجاوز 60% من الاستثمارات الأجنبية.

- إن حصة الشركات العالمية من الاستثمارات المباشرة في العالم تتراوح بين 60-80%، وحصتها من التجارة العالمية تزيد على الـ 90%.

- أما في بلدان العالم الثالث الأكثر تصنيعاً (من 5 إلى 6 بلدان تصدر 80% من صادرات بلدان العالم الثالث من المواد المصنعة)، فإن الانتاج نفسه هو من فعاليات الشركات العالمية.

- إن الموجودات المالية السائلة للشركات المذكورة تزيد على الموجودات الرسمية لدول العالم أجمع.

إن هذه الأرقام تساعدنا على فهم السبب الذي

ومن ناحية أخرى، فإن الترابط بين اقتصاديات بلدان العالم الثالث وبين اقتصاد البلدان الغربية قد أصبح أقوى مما كان عليه في أي وقت في السابق، وإن انهيار الأول يحتم بالتالي انهياراً أكثر خطراً في الثاني، وإن المصارف في البلدان الصناعية هي أول المتضررين من ذلك التدهور.

هذا وتشير التقديرات إلى أن ثلثي الديون التي عقدتها المصارف المذكورة مع بلدان العالم الثالث سوف لا تسدد مطلقاً، وأن البلدان المذكورة سوف لا تستفيد في مثل هذه الحالة من أية عقود جديدة، كما سيؤول في الوقت ذاته إلى شلل الفعاليات الاقتصادية المترابطة في البلدان الغنية والفقيرة على السواء ويزيد بالتالي من تفاقم الجوع بين صفوف الشعب في المجموعتين على السواء.

إن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلدان الغنية في الوقت الحاضر ليست في الواقع أزمة طارئة أو مؤقتة بل إنها أزمة بنيانية زرعت أصولها مع التحويلات في البنيات الاقتصادية لبلدان العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية وأن المستقبل لا ينجى أي أمل لتلاشي هذه الأزمة وإن أطرد العجز الداخلي والخارجي في ميزانيات البلدان الصناعية وموازن مدفوعاتها، وتفاقم ديونها (إن الديون الخارجية للبلدان الصناعية تفوق سبع مرات ديون بلدان العالم الثالث)، والإفلاسات اليومية لمؤسساتها المالية والانتاجية من الحجم الصغير والمتوسط وما يرافق ذلك من تسريح عمالها وموظفيها، لأكبر دليل على أن البلدان الصناعية لا تستطيع الوقوف طويلاً على أرجلها بالانكفاء على الاستغلال غير المحدود لقوى البلدان الفقيرة.

فالمتبذون من المجتمع والتائهون والبؤساء والعاطلون عن العمل والمحرومون من المأوى قد ملأوا الشوارع والساحات وأزصفة المترو في البلدان الغنية. وأن توزيعهم هنا وهناك لا يمنع أبداً من

نتائج البؤس وشظف العيش والخرافات والأباطيل
المصوغة بلغة العلم التي تترعرع وتنمو في ظل هذه
النظم وفي ظل كل ما يسمى بالتطور الحديث.

ما هي الحلول إذاً؟

أبوجد ثمة علاج خارق؟

بالنسبة لي، فلنني ولا اعتقد البتة انني أملك
الترياق الشافي لما تمخض عن الأساليب التكنولوجية
الحديثة التي فرضت على بلدان العالم الثالث من
تهديم بنيتها الذاتية ومحو آثار ومعالم حضارتها
وعلموها ولغاتها وفنونها... الخ، كما أنني أعتقد أنه
لا يمكن لأي عالم مهما اشتدت سعة خياله أن يتمكن
بجرة قلم من إصلاح ما هدمته كل هذه الأساليب
خلال مدة تزيد على النصف قرن. وإن كل ما
أستطيع قوله هو أن أسمح لنفسي ولكافة العاملين
الفكرين في شتى المجالات بالقول: علينا أن نعيد
المفاتيح إلى شعوب هذه البلدان بالذات فكفانا وصاية
عليها، وكفانا تخطيطاً وتصميماً لتطويرها، وكفانا
تبجحاً بأن ثمة علماً أو تكتيكاً قد صلح أثره في بلد
من البلدان وفي ظروف طبيعية كانت أو اصطناعية،
هو صالح بالضرورة لكل بلد من بلدان العالم ولكل
قطر من أقطار المعمورة وفي كافة الظروف وعلى
اختلاف أنواعها، وكفى المتسلطين على ثروات
الشعوب وخبراتها سلبهم حقهم بالحياة، فخطر الفقر
المدقع والموت جوعاً يدهم الإنسانية جمعاء.

إن شعوب بلدان العالم الثالث مدعوة فقط لثلا
تقع من جديد في أحابيل القائمين على فرض
أساليبهم وخططهم التهديمية عليها. ولا بد لإنقاذ ما
يمكن أنقاذه من التزر اليسير الذي تبقى لها من أن
تمعن النظر وتميز مصيرها ومصير أجيالها عبر
التناقضات التالية:

أمن المعقول أن تتمكن هذه الشعوب من كسر

من أجله لا تتخذ القرارات فيما يتعلق بالانتاج
والاستثمار في اجتماعات المسؤولين الرسميين من
الدول الصناعية أو دول العالم الثالث، وإنما يجري
اتخاذها من قبل المسيطرين على الشركات العالمية
فقط.

ولكن مشكلة القطاعات المدينة من بلدان العالم
الثالث هي مشكلة مزدوجة ضمن جبهة فإن عليها أن
تواجه الحمل الثقيل من الديون المتراكمة بالاعتماد على
المواد الأولية التي هبطت معدلات تبادلها إلى مستوى لم
يسبق أن وصله منذ أوائل القرن. ومن جهة أخرى
فإنه يتوجب عليها أن تغير باستمرار مواقعها من قانون
تقسيم العمل الدولي لكي تتجه بمنتجاتها أكثر فأكثر
إلى الخارج وتستطيع بذلك أن تسد قسماً من ديونها،
لكي لا تقع تحت طائلة الديون أكثر فأكثر من جديد،
أما الكتل البشرية للملايين التي ترزح تحت سعب
الموت من الجوع كل يوم فلا يبدو أنها تشكل لها أي
اهتمام ولا تعبرها أية أهمية.

فالصورة التي تقدمها بلدان العالم الثالث بعد مضي
ما ينوف على الثلاثين عاماً هي صورة مختلفة تمام
الاختلاف عن الصورة التي جادت بها تخيلة النظريات
الاقتصادية الحديثة لمفهوم التطور. لقد شهد كل بلد
من هذه البلدان الانتقال من فترة لأخرى. من
النظرية الكلاسيكية الحديثة إلى النظرية الماركسية
الحديثة مع كل ما يرافق ذلك من الصراعات الفكرية
والايدولوجية والانقلابات البنيوية الانتاجية على
تناقضها وتعقيداتها، وكل ما يترتب على ذلك من
الهدم لأصولها القديمة والحديثة على السواء والعودة
لنقطة الانطلاق الجديد من الصفر. إن التحليل
الحديث للمجتمعات الناشئة في بلدان العالم الثالث
يقف تائهاً بين تنظيمات باهرة لشتى النظريات
الاقتصادية المتصارعة التي تعمل معاً على أن لا
تصيب منها الشعوب إلا سيئاتها، يقف مشدوهاً أمام

المدى الطويل للبنية الانتاجية والبشرية والفكرية
وتعاون كافة الأطراف المعنية من شرقها إلى غربها
ومن فقيرها الى غنيها.

فعلى شعوب البلدان الفقيرة:

- أن تكافح لتحرر من استخدام بلادها لخدمة
مصالح السوق العالمية وأن تجعل شعارها «الإنسان
أولاً»...

- أن تتخلص من الشركات العالمية وما يسند لها من
نفوذ السلطات الاستعمارية التي حولت اقتصاديات
بلادها لترد على مصالحها، واستبدلت منتجاتها
الزراعية الغذائية بالمنتجات الصناعية الخاضعة
بأسعارها وأسواقها لمضارباتها، والتي لا تكاد مواردها
من القطع الأجنبي تكفي لاستيراد المواد الغذائية
الرئيسية التي هدمتها.

- أن تتجنب الوقوع في شرك المهللين للشورة
الزراعية الخضراء التي تقطع على الشعوب كل أمل
بإمكان الاستقلال عن الخارج في إنتاج المواد الغذائية
وتجعلها تحت رحمة الشركات العالمية وآلاتها وبزارها
وأسمدتها وخيراتها... والخ، كما تلوث الأرض
والفضاء بالمواد الكيميائية التي تستعملها لتحويل
التربة الى الزراعات التي تحتاج إليها هذه الشركات،
وتقضي بعد فترة وجيزة على المادة العضوية في التربة
التي يحتاج إليها كل نبات مما يجعل من تلك الأراضي
صحاري جرداء، ناهيك عن استنزاف الأموال،
وعدم قدرة البلدان على تسديد الديون التي تحملتها
نشأتها، بالإضافة إلى التضحية الكبرى بالقسم
الأعظم من الفلاحين وتهجيرهم من أراضيهم
والقذف بهم الى عذاب الموت من الجوع.

- ألا تخضع لخداع العاملين في حقل المؤسسات
العالمية وخبرائها فجميعهم دون استثناء، يعملون
لمصالح الشركات العالمية الكبرى. وأخيراً ألا تبهرها

طوق التخلف بمجرد شراء وتبني أساليب غير
التكنولوجية أم بقدر زناد فكرها وعبقريتها لابتكار
أساليبها التي تنبع من ذاتها وتؤكد هذه الذات؟...

- أمن الأفضل لمستقبل هذه الشعوب، ومستقبل
أبنائها أن تنتج دائماً أكثر (نظرية الزيادة في الكمية)
ومن قبل الغير وبأمواله ولحاجات هذا الغير، أم تنتج
أفضل (نظرية النوعية الأفضل) ومن قبل هذه
الشعوب وأموالها ولحاجاتها ذاتها؟

أمن الأفضل أن تبيع أكثر فأكثر وللبيع فقط، أم
تبيع أقل وبأسعار أفضل وأن تدخر مواردها لأطول
مدة ممكنة لمستقبل أجيالها؟

- أخيراً هل أن تزيد دائماً من مشترياتها، وللشراء فقط
ولو كان ذلك عن طريق الاعتمادات والديون
للحاجات الاستهلاكية الباهظة الثمن والتي لا ترد إلا
إرضاء للغرور والتباهي والتفاخر، أم بشراء ما يؤمن
ما يلزم لحاجاته الأساسية وحاجات أجيالها في
المستقبل؟ (فدرهم مال يحتاج لقنطار من العقل).

- أخيراً هذه الشعوب أن تبيع كصغار العصفير في
أعشاشها منتظرة كبارها أن يذيقوها قوت يومها أم أن
تعمل كادحة لتأمين قوت يومها بذاتها؟...

- أمن الأفضل بها أن تحافظ على ثقافتها ولغاتها
وعلموها وتراثها وعاداتها وتقاليدها أم أن تضيعها
وتضيع وتندثر معها...؟

- وأخيراً وبكلمة واحدة فإن على هذه الشعوب أن
تختار بين الحياة والموت.

فالأزمة البنيوية الحادة لا

تعالج بإصلاحات بنيوية عميقة:

فالأزمة البنيوية الحادة التي تصيب العالم أجمع
خلال سنوات عديدة والتي تزداد حدتها أكثر فأكثر لا
أمل من انقشاعها إلا بجهود إصلاحية عميقة على

الأضواء التي يرسلها في حقل علم الاقتصاد وجامعاته من أن التطور لا يمكن إلا عن طريق التصنيع، وأن التصنيع يكون إلا بآلات وأيدي الغرب وأمواله وعلومه^(*).

- فالمقصود إذاً بالنسبة لشعوب بلدان العالم الثالث ليس فقط إنقاذ ما يمكن إنقاذه من صناعاتها التقليدية التي هي في طريق الاندثار الكامل وإنما إنقاذ زراعاتها التقليدية^(**) أيضاً التي فيها حياتها رغم كافة الجهود التي يبذلها التكنولوجيون المستحدثون لتحويل بلادها الى موطن لصناعاتهم لاستغلال الأيدي العاملة فيها والقضاء على زراعتها للأبد. من الجدير بالملاحظة أن القطاع الزراعي الذي تعرض للإهمال وصمم بكونه متخلفاً ومتقهراً من قبل المخططين للجوع في بلدان العالم الثالث يؤلف العجلة الكبرى التي تدفع بالبلدان الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية، الى المحافظة على المستوى الذي هي عليه من الغنى والتطور، إنه الوحيد تقريباً إلى جانب قطاع التسلح الذي يجلب لهذه البلدان القسم الأكبر من القطع الاجنبي في هذا الوقت العصيب من الأزمة الاقتصادية العالمية. (ألم تصبح هذه البلدان بشكل عام واميركا بشكل خاص بيت مؤونة العالم بالمواد الغذائية؟).

- يقصد إذاً بالنسبة لهذه الشعوب أن تفتش عبر حضاراتها وثقافتها وعلومها عن مشعل تطويرها وأن تعتمد على ذاتها في تأمين حاجاتها التي ترضي حاضرها ومستقبلها وتجعلها جديرة بلقب الانسان.

- هذا الإنسان الذي ينطلق من العمل الذاتي ويحقق ذاته، هذا الإنسان الذي يأتي بالمرتبة الأولى

بين عناصر الانتاج قبل الأرض ورأس المال، هذا الإنسان عليه أن يعلنها صرخة عالية بأن استعمال اليد ليس مرادفاً للتخلف والتدني، بل على العكس انه المصدر الأول والدائم للطاقة، والمورد الأفضل للقمّة العيش، والوسيلة الوحيدة للسمو والنهوض بمواهب الانسان الفكرية والفنية على السواء.

- من اجل هذا النهوض لا بد إذاً وقبل كل شيء من العودة الى الأرض الى مدرسة الطبيعة والاستعانة بأساتذة الأرض الأوائل «الفلاحون» فكلمة مات فلاح فهناك مكتبة قد أحرقت معه، كما تقول «سوزان جورج» فهؤلاء الذين ينعتهم المخططون للجوع بالتخلفين، والذين ينبغي التخلص منهم برميهم الى العدم، هم الذين يحملون في أفكارهم وأيديهم وكافة اعضاء أجسامهم أكبر ثروة علمية ورثوها عن آبائهم وأجدادهم الذين حملوا أعلى مشاعل العلم والنور. هؤلاء الفلاحون هم وحدهم الأمل الأخير. فلا بد إذاً من تدوين علومهم قبل أن يفوت الأوان وتفقد معه هذه الشعوب آخر خيط من الأمل في حياة الأجيال القادمة. هذا وإن كان الأمل ضعيفاً في الوصول الى ذلك بعد أن قضى على القسم الأكبر من كبار الفلاحين وإن الموت من الجوع يأتي على الملايين من أبنائهم، فإن السعي الى ذلك افضل من القعود عنه.

- ومع ذلك لا بد من الارادة السياسية للنهوض بهذا المسعى، ذلك أن الشركات العالمية تحاول أن تحول دونه بكافة الوسائل التي تملكها، وهنا يبدو دور الحكومات نفسها في العالم الغربي في المساعدة على ذلك، تلك الحكومات التي أخذت شيئاً فشيئاً تدرّك

(*) فيما يتعلق بالشرق فهو ذاته يعتمد على تكنولوجيا الغرب وأمواله وحتى علومه...

(**) إن كافة الزراعات التقليدية قد أبيدت من بلدان العالم الثالث لتنتقل الى بنوك في البلدان الصناعية تسمى « Les banques de

genes»

بأن أنقاذ شعوبها منوط بالدرجة الأولى بإنقاذ شعوب بلدان العالم الثالث وأن الجهود المبذولة لدفع عجلة اقتصادها والخروج به من الأزمة الاقتصادية المستعصية الراهنة لسوف تذهب هباء دون السباح لاقصاديات بلدان العالم الثالث بالنهوض والاعتماد على شعوبها ذاتها.

وأخيراً فإننا نأمل - ومن أجل فائدة كافة شعوب العالم - أن تقوم المؤسسات العلمية والفكرية في كافة المجالات والتي تدعي لنفسها أنها لمصلحة العالم نفسه الذي هو لخدمة الانسان بإقناع الحكام والحاكمين، بالخطأ الكبير الذي ارتكبه التيار الفكري الذي سيطر

على العاملين في حقل علم الاقتصاد، وعلى الأخص ما يتعلق منه بمضمار التطور الاقتصادي .

- فالتطور لا يمكن أن يقتصر على شراء وتخزين آلات الغير، ولا يعني - التلقين والترويض والتقليد . التطور - في الواقع - يستند بالدرجة الأولى على كائنات حية تفتش عن طريقها بذاتها، ومجتمعات متينة، وعادات أصيلة ومعتقدات وأخلاق توجه وتدعم هذه الكائنات وتوصلها إلى أهدافها .

- وبكلمة واحدة: إن التطور لا يشترى، وإن الفكر والفن والعبقريّة والخلق والإبداع لا يباع